

## ريادة التطور الدلالي عند ابن دريد في كتابه جمهرة اللغة الأصول الثنائية (١) نموذجاً

د. جوان محمد محمد مهدي المفتي و أ.د. عامر باهر اسمير الحياي

### المبحث الأول: ملامح التطور الدلالي في الجمهرة

إنماز معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد (ت ٣٢١هـ) من غيره من المعجمات العربية بمزايا كثيرة، فمن حيث المنهج ابتكر له مؤلفه منهجاً خاصاً حقق الريادة به، (٢) أما من حيث المادة اللغوية التي احتجتها فقد تفرّد بحصره مادته بالمستعمل من كلام العرب مما كان شائعاً ومتداولاً بين الناس في عصره، (٣) وكان هذا المنحى المتفرد غرضاً رئيساً من أغراض ابن دريد في أثناء تأليفه معجمه؛ وقد خطا في سبيل تحقيق هذا الغرض خطوات تمثلت بما يأتي:

أولاً: انتقاء عنوان معجمه: اتضح لنا أن تسمية ابن دريد معجمه (جمهرة اللغة) لم تأت اعتباطاً، بل إنه قد قصد إليها قصداً، فهو لم يكتف بانتقاء عنوانه وإنما علل انتقاءه إياه في مقدمته بقوله: ((وانما أعرنا هذا الاسم، لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب الشائع على ألسنتهم وأرجأنا الوحشي)). (٤)

ثانياً: انتقاء مواد معجمه: ومما يؤكد أن انتقاء مواد معجمه كان منهجاً داخلياً لديه فضلاً عما ذكرناه في الفقرة أولاً، هو تكراره تأكيد اعتماده على مبدأ الانتقاء في متنه بقوله: ((قال أبو بكر: وقد تقدّم قولنا إننا ذكرنا في هذا الكتاب المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم وأرجأنا الوحشي)). (٥) وفي خاتمته بقوله: ((وانما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد جمهور الكلام واللغة وإلغاء الوحشي المستنكر)). (٦) نستدل من هذين النصين ونص المقدمة السابق أن الانتقاء كان منهجاً وهدفاً رئيساً ومهماً من الأهداف التي وضعها ابن دريد نصب عينيه عندما شرع بتأليف معجمه.

ثالثاً: اعتماده على المنهج التأصيلي: اعتمد ابن دريد على المنهج التأصيلي الذي بدأه (٧) في كتابه الاشتقاق الذي أصل فيه معظم الأسماء العربية بذكر اشتقاقاتها اللغوية، سواء أكان اشتقاق أعلام القبائل أم أسماء الناس، (٨) وقد توسع في تطبيق هذا المنهج في الجمهرة، كما سنوضح ذلك في الصفحات القابلة.

رابعاً: استعماله إشارات تهدي إلى حركة الدلالات بداية وأصلاً ثم تطورا: ومن ملامح التطور الدلالي كثرة العبارات الدالة على حدوثه، وقد تمثلت بألفاظ وتعابير اصطلاحية ومصطلحات (٩) هي: (وكثر، ثم كثر، ثم صار، مأخوذ، أصله، الأصل، استعير، مشتق، اشتقاق، سُمي، تشبيهاً، وربما قيل أو قالوا، وربما حُص، ومنه قولهم، وربما استعمل، ومنه قيل، وثم يقال، ومن الاستعارة، ويمكن أن تكون). (١٠)

إن وضع يدنا على نصوص التطور الدلالي بالاستعانة بهذه المصطلحات والتعابير أثبت لنا أن ابن دريد كان المعجمي الأول من بين معاصريه ومن سبقه من حيث كثرة نصوص التطور في معجمه، وأثبتت الموازنة أن معظم من جاء بعده من المعجميين (١١) كانوا عيالا عليه في هذا الجانب؛ ولم نطلق كلامنا هذا جزافاً بل وثقنا ما يؤكد دقته أو صحته وهو أننا عرضنا كثيراً من نصوص التطور الدلالي على المعجمات التي جاءت بعده فتبين لنا أن كثيراً من أصحابها لم يذكرها - في معظمها - الملامح التطورية التي ذكرها ابن دريد، وإذا ما أشار قسم منهم إلى وجود ملح تطوري في هذا النص أو ذاك فغالبا ما تأتي إشارتهم مشفوعة بروايتها عن ابن دريد. ونورد مثالا يؤكد ما ذهبنا إليه:

قال ابن دريد: ((الفَضْفَضَةُ وَهِيَ السَّعَةُ، دِرْعٌ فَضْفَاضَةٌ وَفَضْفَاضٌ وَفَضْفَاضَةٌ وَثُوبٌ فَضْفَاضٌ: وَاسِعٌ. وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى قَالُوا:

عَيْشٌ فَضْفَاضٌ أَيْ وَاسِعٌ)) (١٢).

قال ابن سيده: ((وَالْفَضْفَاضَةُ الْوَاسِعَةُ، ابن دريد دَرَعَ فَضْفَاضٌ وَفَضْفَاضَةٌ وَفَضْفَاضَةٌ وَاسِعَةٌ وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى قِيلَ عَيْشٌ فَضْفَاضٌ وَاسِعٌ)) (١٢) نلاحظ أنه عندما أراد ابن سيده أن يذكر التطور الذي حدث في دلالة (فَضْفَاضٌ)، لم يجد ضالته إلا في قول ابن دريد المذكور. ومثل هذا كثير في المعجمات العربية.

خامساً: تأكيده أن هناك ألفاظاً أُميتت في الاستعمال وأخر ولدت منها؛ ومن ملامح عناية ابن دريد بما طرأ على ألفاظ معجمه من تطور في دلالاتها، وتأكيده كون اللغة كائناً حياً تموت فيها ألفاظ وتولد فيها ألفاظ جديدة، وجداننا إياه في أثناء جمعنا نصوص التطور الدلالي يردد عبارات لفتتنا بقوة إليها وهي من مثل قوله في أحد نصوص التطور ما يأتي: ((وَالرُّفُّ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْبُيُوتِ: عَرَبِيٌّ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مَأْخُذٌ مِنْ "رُفِّ الطَّائِرِ"، غَيْرَ أَنَّ "رُفَّ الطَّائِرِ" فِعْلٌ مُمَاتٌ أُلْحِقَ بِالرَّبَاعِيِّ، فَقِيلَ رُفْرَفٌ إِذَا بَسَطَ جَنَاحَيْهِ)) (١٤) نستج من هذا النص أن "رُفَّ الطَّائِرِ" فعل مُمَاتٌ، ولكن على الرغم من كونه مماثلاً اشتق منه الرُّفُّ المعروف، أي أن هناك دلالةً جديدةً متطورةً عن الفعل الأصلي الممات، وهذا النَّصُّ ونصوصٌ آخر غيره تدل على مدى عناية ابن دريد بالأفعال المماتة (١٥) التي خلقت منها أفعال أو أسماء جديدة أو لنقل ولدت منها ومن ثم تطورت -من جهة - وتعد دليلاً واضحاً وقوياً على مدى عناية ابن دريد بالتطور الدلالي من جهة أخرى.

فضلاً عما تقدم اتضح لنا في أثناء استقراءنا الجمهرة أن الألفاظ المماتة تمثل ظاهرة فيه ولملمحاً تطويراً مهما؛ نظراً لكثرتها إذ أثبت إحصائنا إياها أن عدد مرات ورود عبارة (فعل ممات) في الجمهرة كله (٧١) مرة، وعدد مرات ورود عبارات (أميت فعله)، و(أميت الأصل فيه)، و(أميت أصل بنائه) وما شابهها (٢٧) مرة، ومن ملامح التطور أيضاً تكرار ابن دريد في أكثر من موضع أمثال العبارات الآتية: (اسم مأخوذ من فعل ممات)، (١٦) والمَحْنُ: فعل ممات واستعمل منه)، (١٧) (فعل ممات... ومنه اشتقاق)، (١٨) (أميت أصل بنائه)، (١٩) وهذا مما لم نألفه عند غيره من المعجميين (السابقين (٢٠) واللاحقين)، أو بالأحرى ليست عندهم بالكثرة الموجودة في الجمهرة، وحتى عندما يذكرها قسم منهم يشفعها بقوله: (وقال ابن دريد هذا فعل ممات). (٢١)

وقد لفت هذا البحث تأكيد ابن دريد أن هناك من الأفعال ما قد أميتت وقُلَّ استعمالها ولم يبق مستعملاً منها سوى ما اشتق منها من أسماء، ومن أمثلة ذلك قوله: ((وَلَحْمٌ: قَبِيلَةٌ مِنَ الْعَرَبِ وَاشْتِقَاقٌ أَصْلِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَحْمٌ الرَّجُلِ إِذَا كَثُرَ لَحْمٌ وَجْهٍ وَعُظْلٌ وَهَذَا فِعْلٌ مَمَاتٌ لَا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ)) (٢٢) ومن نعم النظر في فحوى هذا النص سيجده متساوفاً مع ما ذهبت إليه دراسات التطور الدلالي الحديثة، وهنا تكمن أهمية نص ابن دريد هذا وأمثاله من نصوص التطور الدلالي في الجمهرة.

وفي أثناء كلامه على ما اشتق من أفعال وولد من أسماء، أورد في موضع آخر نصاً ذا فحوى قريبة من فحوى النص السابق ((وَلَحْمٌ: قَبِيلَةٌ... يَوْمٌ بِهِ إِلَى أَنْ اللَّغَةُ فِي حَالَةٍ تَطْوِرُ مَسْتَمِرَّةً تَسْتَحْدِثُ فِيهَا أَلْفَاظًا وَتَقْدَمُ فِيهَا أَلْفَاظٌ أُخْرَى، وَذَلِكَ حِينَ نَعْتُ إِحْدَى اللُّغَاتِ بِالْقَدَمِ بِقَوْلِهِ: ((وَالْوَدَّةُ فِعْلٌ مَمَاتٌ مِنْ وَدَّ يُوَدُّ وَوَدَّهَا. وَأَوْدَهْنِي عَنْ كَذَا وَكَذَا، أَيْ صَدَّنِي عَنْهُ، وَهِيَ لُغَةٌ قَدِيمَةٌ)) (٢٣)، وقد عثر الباحثان على نص آخر مهم جداً نبه ابن دريد على أنه قد ذكره في الاشتقاق، وأعاد ذكره في الجمهرة لأهميته، يؤكد فيه عنايته بتتبع تاريخ ألفاظ معجمه وهذا النص هو: ((هَمَيْسَعٌ: اسْمٌ، وَقَدْ سَمَّتِ الْعَرَبُ الْهَمَيْسَعَ بْنَ جَمِيرٍ وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ هُوَ بِالسَّرْيَانِيَّةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي كِتَابِ الْاِسْتِقْطَاقِ إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَعْفَالٍ قَدْ أُمِيَّتْ وَقَدَّمَ الرُّمَانُ بِهَا)) (٢٤) يفهم من قول ابن دريد ترجيحه أصالة عروبة هذا الاسم، ورد من قال بسريانيته، ويفهم من فحواه أن اللغة العربية في نظره كائناً حياً وأن ألفاظها تؤدي دوراً في زمن ما، ثم لا تلبث أن تندثر من الاستعمال بعد أن تولدت منها أسماء، وهو بهذا يكون قد سبق مقررره المحدثون بأكثر من ألف سنة، ولم يتفص صاحبنا بذكر أفعال أميتت، بل لجأ في أحد نصوصه إلى تعليق موت أحد هذه الأفعال، بقوله: ((وَالْمَهَقُّ أُمِيَّتْ فِعْلُهُ لِمَجَاوِرَةِ الْهَاءِ الْعَيْنِ، فَقَالُوا: بَعِيرٌ عَوْهَقٌ، أَيْ طَوِيلٌ، فَفَضَلُوا بَيْنَهُمَا بِالْوَاوِ وَظَلِيمٌ عَوْهَقٌ: طَوِيلٌ)) (٢٥)

### المبحث الثاني: ريادة التطور الدلالي بين الخليل وابن دريد

من يقرأ عنوان بحثنا المتواضع هذا قد تتبادر إلى ذهنه الأسئلة الآتية: لماذا اخترنا ابن دريد رائداً ولم نحتر الخليل؟ أليس الخليل

رائد المعجم العربي، (٢٦) ألم يقل عنه ابن دريد نفسه محقا: ((...وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جحد)) (٢٧) وأسئلة غيرها كثيرة يمكن أن تثار هاهنا.

وللاجابة عن هذه الأسئلة وغيرها نقول: إن استقرارنا العين والجمهرة والموازنة بينهما معرفة من هو رائد التطور الدلالي في تاريخ التأليف المعجمي في العربية أوصلنا إلى نتيجة لا تقبل الجدل جعلتنا نرجح الريادة لابن دريد لوجداننا في أصول الجمهرة الثنائية نصوصا كثيرة استعمل ابن دريد فيها ألفاظا وعبارات ومصطلحات وتعابير اصطلاحية تتغيا تتبع حركة تطور حيوات الألفاظ التي اشتملت عليها تأصيلاً وتصرياً، في حين أننا لم نجد سوى نصوص معدودة فيها ملامح تطور في الأصول الثنائية في العين كله، ومن أمثلتها قول الخليل: (( والعقة: العقيقة وتجمع عققاً. والعقيقة: الشعر الذي يولد الولد به. وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ))، (٢٨) وقال ابن دريد في الأصل نفسه: (( والعقيقة: الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه، ثم صار ما يذبح عند خلق ذلك الشعر عقيقة ))، (٢٩) نلاحظ من الموازنة بين النصين أن الخليل استعمل مفتاح التطور (وتسمى)، وابن دريد استعمل (ثم صار).

وأثبتت الموازنة أن كثيرا من نصوص التطور الموجودة في الجمهرة موجودة في العين: لكن الخليل لم يذكر فيها ملامح التطور بل اكتفى بإيراد دلالات الألفاظ التي تشتمل على معانيها الأصلية والمعاني التي تطورت إليها أحيانا دون إشارة إلى وجود التطور كما فعل ابن دريد، وسنأخذ ما جاء في أصل (ثرر): لنوضح من خلاله، الاختلاف بين الرجلين في طريقة إيرادهما دلالات هذا الأصل، قال ابن دريد: (( ثررت الشيء أثرتة ثرا، إذا بددته. وناقاة ثرة: غزيرة اللبن. وعين ثرة: كثيرة الدموع. وطعنة ثرة: كثيرة الدم تشبيها بالعين لكثرة دمعه... والثرثار: نهر معروف. ورجل ثرثار: كثير الكلام... وأصل هذا كله من العين الثرة الكثيرة الماء ))، (٣٠) وقال الخليل: (( عين ثرة أي غزيرة الماء، وقد ثرت ثر وثر ثرا وثرارة، وعين السحاب مثله وطعنة ثرة: واسعة ))، (٣١) وإذا ما وازنا بين قولي الرجلين سيتبين لنا ما يأتي:

أولا: استعمل ابن دريد مصطلحين من مصطلحات التطور الدلالي لم يستعملها الخليل هما: (تشبيها بالعين)، و(أصل هذا كله).  
ثانيا: أورد ابن دريد للأصل (ثرر) الدلالات الآتية:

١. ناقاة ثرة: غزيرة اللبن.
  ٢. وعين ثرة: كثيرة الدموع.
  ٣. وطعنة ثرة: كثيرة الدم ثم قال: تشبيها بالعين لكثرة دمعه. ٤. والثرثار: نهر معروف، وواضح أنه سمي بذلك لكثرة مائه. ٥. ورجل ثرثار: كثير الكلام.
- أما الخليل فقد أورد للأصل (ثرر) الدلالات الآتية: ١. عين ثرة: غزيرة الماء. ٢. وعين السحاب مثله، غزيرة الماء. ٣. وطعنة ثرة: واسعة، ولم يقل كثيرة الدم، كما قال ابن دريد.

يفهم مما تقدم أن ابن دريد أورد لـ (ثرر) خمس دلالات فرعية أو ثانوية عزاها كلها إلى دلالة أصلية واحدة هي عين الماء، وهذا يتساق مع ما قرره علم الدلالة الحديث أن الدلالة نوعان أصلية وفرعية تطورت عنها، أو بمصطلح البلاغيين هناك معنى حقيقي هو (عين الماء) ومعان مجازية، أما الخليل فقد أورد ثلاث دلالات لـ (ثرر) سردها مقدما الدلالة الأصلية لكنه لم يميزها من الدالتين الفرعيتين اللتين ذكرهما، وهذا يعني أنه لم يورد ملمحا تطوريا، أو لم ينبه على حدوث تطور في دلالة (ثرر)؛ لأن همه كان حصر ما استقره من دلالات مستعملة للفظ، وهذا مختلف عما فعله ابن دريد، الذي نبه القارئ على وجود منحى تطوري توصل إليه برؤيته التأصيلية، عبر عنه باستعمال مصطلحين من مصطلحات التطور الدلالي التي اعتمد عليها هما: (تشبيها) و(أصل هذا)، وعندما راجعنا أساس البلاغة وجدنا الزمخشري قد ذكر في (ثرر) الدلالات الحقيقية ثم أرفدها بدلالتين مجازيتين، إذ قال: (( ومن المجاز: ناقاة ثرة وثورور: واسعة الأحاليل، كثيرة الدر. وطعنة ثرة وثورور ))، (٢٢)

وفي مواضع آخر وجدنا الخليل قد أورد نصوص التطور التي أوردها ابن دريد؛ لكنه لم يذكر ما فيها من تطور؛ إما لأنه لم يحدث فيها تطور في زمانه، أو لأن تتبع هذه المسألة لم يكن من ضمن غرضه أو هدفه في إيراد الألفاظ في معجمه؛ لأنه كان يعتمد في إيراد ألفاظ معجمه ودلالاتها على وفق المنهج الوصفي الذي سار عليه في معجمه كله، فضلا عن منهج الشمول الذي اشتغل عليه فيه. (٣٣) لذا يمكننا

القول إن هذا الصنيع يعد ظاهرة في العين، تمثل طريقة تعامل الخليل مع معظم النصوص التي ميز فيها ابن دريد الدلالة الأصلية من الدلالات الفرعية التي تطورت إليها باستعماله ملامح التطور الدلالي المذكورة آنفاً، التي جاءت معظم نصوص العين خالية منها. وهذا يعد دليلاً دامغاً نفاً به أقوال من تجنوا على ابن دريد وعدوا الجمهرة نسخة من العين سواء أكانوا قداماء أم محدثين. (٢٤)

ومن أجل تأكيد ما قلناه سنصنع جدولاً نوازن فيه بين عدد من نصوص ابن دريد الثنائية التي فيها ملامح تطوري وبين النصوص نفسها كما أوردها الخليل في العين لنوضح من خلال هذه الموازنة مدى الاختلاف بين الرجلين في طريقة إيرادهما دلالات هذه النصوص، وقد ميزنا من نصوص الجمهرة ما يمثل ملامحاً تطورياً فيها وذلك بكتابتها بالخط الكوفي ليلاحظ القارئ خلوص نصوص العين من هذه الملامح التطورية وما نحن ندرج هذا الجدول:

نصوص الخليل ذوات الأصول الثنائية	نصوص ابن دريد ذوات الأصول الثنائية
الوصوَصُ حَرَقٌ فِي السَّتْرِ وَنَحْوِهِ عَلَى مَقْدَارِ الْعَيْنِ يُنْظَرُ مِنْهُ. (٣٦)	الوصوَصَةُ وَهُوَ أَنْ يَصْفَرَ الرَّجْلُ عَيْنَهُ لِيَسْتَثْبِتَ النَّظْرَ، وَيُنْظَرُ مِنْ خَلِّ أَجْفَانِهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْبَرَقُ الصَّغِيرَ الْعَيْنِ وَصَوَاصَا (٣٥)
الْجَزُّ جَزُّ الشَّعْرِ وَالصُّوفُ وَغَيْرِهِ. وَالْجَزُّ: الصُّوفُ الَّذِي لَمْ يُسْتَعْمَلْ بَعْدَ مَا جَزَّ، وَتَقُولُ: صُوفٌ جَزَّ. (٣٨)	وَقَوْلُهُمْ: جَزَّ رَأْسُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ جَزَّ شَعْرَ رَأْسِهِ، فَاسْتَعْمَلَ كَذَا. (٣٧)
حَفَّ الشَّعْرُ يَحْفُ حُفْوًا: إِذَا نَيْسَ. وَاحْتَفَّتِ الْمَرْأَةُ: أَمَرَتْ مِنْ تَحْفٍ شَعْرَ وَجْهِهَا بِخَيْطَيْنِ. وَالْحُفْوَفُ: الْيَبُوسَةُ مِنْ غَيْرِ دَسَمٍ... وَحَفَّتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا تَحْفَهُ حَفًّا وَحُفْوًا. (٤٠)	وَحَفَّتِ الشَّيْءَ حَفًّا، إِذَا قَشَرْتَهُ. وَمِنْهُ حَفَّتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا، إِذَا أَخَذَتْ مِنْهُ الشَّعْرَ..... وَالْحَفْفُ: الضَّيْقُ فِي الْمَعَاشِ وَالْفَقْرُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَشْرِ. (٣٩)
وَتَرَعَرَ الصَّبِيُّ أَي تَحَرَّكَ وَنَبَتَ (٤٢)	وَالرَّعْرَعَةُ: اضْطِرَابُ الْمَاءِ الصَّالِفِ عَلَى الْأَرْضِ. وَرَبِمَا قِيلَ: تَرَعَرَ السَّرَابُ أَيْضًا، إِذَا اضْطَرَبَ عَلَى الْأَرْضِ. (٤١)

يتضح من هذا الجدول مدى التباين الكبير بين نصوص الجمهرة ونصوص العين، من حيث خلوص الأخيرة من ملامح التطور الدلالي، ولم نكتف بهذا فحسب بل أجرينا موازنة بين نصوص كثيرة من الأصول الثلاثية في الجمهرة وبين ما يناظرها في العين من حيث اشتغالها على ملامح التطور الدلالي من عدمه، فاتضح لنا أن معظم نصوص الأصول الثلاثية في العين جاء مختلفاً عن نصوص الجمهرة التي ميز فيها ابن دريد الدلالة الأصلية من الدلالات الفرعية التي تطورت إليها باستعماله مصطلحات التطور الدلالي المذكورة آنفاً، ومن أجل تأكيد ما قلناه سنصنع جدولاً كالذي صنعناه في الأصول الثنائية لنوازن فيه بين عدد من نصوص ابن دريد الثلاثية التي فيها ملامح تطوري وبين النصوص نفسها كما أوردها الخليل في العين، وقد ميزنا من نصوص الجمهرة ما يمثل ملامحاً تطورياً فيها وذلك بكتابتها بالخط الكوفي ليلاحظ القارئ خلوص نصوص العين من هذه الملامح التطورية وما نحن ندرج هذا الجدول:

نصوص الثلاثية التي تخلو من ذكر التطور الدلالي في العين	نصوص الثلاثية التي فيها إشارة إلى التطور الدلالي في الجمهرة
الْبَيْسَرُ الْأَعْجَالُ، وَبَيْسَرَ الْفَحْلُ قَلْوَصًا أَي صَرَبَهَا قَبْلَ حِينِهَا. (٤٤)	وَالْبَيْسَرُ أَسْلُهُ أَنْ تَلْقَعَ النَّخْلَةَ قَبْلَ أَوَانِهَا، وَبَيْسَرَ النَّاقَةَ الْفَحْلُ قَبْلَ صَبْعَتِهَا، ثُمَّ قِيلَ: لَا تَبْسِرْ حَاجَتَكَ، أَي: لَا تَطْلُبْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِهَا. (٤٣)
وَالْبَرْيَمُ: خَيْطٌ يُنْظَمُ فِيهِ حَرَزٌ فَتَشُدُّ الْمَرْأَةُ عَلَى حَقْوِيهَا. (٤٦)	وَالْبَرْيَمُ: خَيْطٌ يُفْتَلُ مِنْ صُوفٍ أبيضٍ وَأَسْوَدٍ يُشَدُّ عَلَى أَحْقَى الصَّبِيَّانِ يُدْفَعُ بِهِ الْعَيْنَ. وَتَبْرَمْتُ بِالشَّيْءِ تَبْرَمًا، إِذَا اسْتَقْلْتَهُ. وَالرَّجُلُ الْمُبْرَمُ: الَّذِي يَنْتَقِلُ عَلَى قَلْبِكَ، وَهُوَ مَا حُوذِيَ مِنْ إِبْرَامِ الْحَبْلِ أَيْضًا، كَأَنَّهُ قَدْ ضَيَّقَ عَلَيْكَ. (٤٥)
وَالثُّوْلُ: دَاءٌ يَصِيبُ الْغَنَمَ، وَهُوَ اسْتِرْحَاءُ فِي أَعْضَائِهَا، شَاةٌ ثَوْلَاءٌ وَتَيْسٌ أَثْوَلٌ، وَرَبِمَا قِيلَ لِلرَّجْلِ الْأَحْمَقِ أَثْوَلٌ. (٤٧)	وَالثُّوْلُ: دَاءٌ يَصِيبُ الْغَنَمَ، وَهُوَ اسْتِرْحَاءُ فِي أَعْضَائِهَا، شَاةٌ ثَوْلَاءٌ وَتَيْسٌ أَثْوَلٌ، وَرَبِمَا قِيلَ لِلرَّجْلِ الْأَحْمَقِ أَثْوَلٌ. (٤٧)

الدَّخْرُ: ما أَخْرَجْتَهُ من مال وغيره دَخَّرْتُ أَدَخَّرْتُ دَخْرًا، ثم كثر ذلك في  
دخْر: دَخَّرْتُهُ أَدَخَّرْتُهُ دَخْرًا، وَأَدَخَّرْتُ أَدَخْرًا. (٥٠)  
كلامهم حتى قالوا: دَخَّرْتُ لِنَفْسِي حَدِيثًا حَسَنًا، إِذَا أَبْقَاهُ بَعْدَهُ. (٤٩)

إن ما تقدم يعد دليلاً على أننا عندما نسبنا زيادة التطور الدلالي إلى ابن دريد لم نكن مجانبين للصواب؛ من أجل هذا يعزو الباحثان ترجيح زيادة ابن دريد للتطور الدلالي إلى الأمور الآتية:

أولاً: اختلاف منهجي الرجلين: اعتمد ابن دريد على المنهج التأصيلي كما ذكرنا آنفاً، وقد استطاع أن يتوسع في تطبيق هذا المنهج في الجمهرة ليشمل كثيراً من الأصول اللغوية فضلاً عن الأسماء، وقد بلغ في توسعه هذا شأواً بعيداً، إذ استتبع اعتماده على هذا المنهج التعمق في البحث عن أصول ألفاظه وتاريخها؛ وذلك بتتبع مراحل استعمالها، ومن ثم عنايته الكبيرة بتطورها، وقد ترتب على هذه العناية كثرة النصوص التي تحمل ملامح التطور الدلالي. هذا فضلاً عن اعتماده على المنهج الانتقائي الذي التزم فيه بانتقاء المستعمل من كلام العرب الشائع على ألسنتهم. (٥١) وكان هذا سبباً آخر لريادته وتفرده بكثرة إيراد نصوصاً ذات ملامح تطويرية في الجمهرة؛ لأن التطور لا يحدث في أية لغة إلا بكثرة استعمال ألفاظها؛ ولهذا عُذَّ من الأسباب المهمة لحدوث التطور الدلالي. (٥٢) أما الخليل فكان منهجه في إيراد أصول كتابه مختلفاً اختلافاً كلياً عن منهج ابن دريد؛ لأنه منهج قائم على الإحاطة والشمول مما جعل همه الأول حصر كلام العرب والإحاطة به، لذا شرع الخليل في البحث عن المنهج الذي يحقق له هذا الهدف فكانت محاولته الرياضية التي هداه إليها عقله الرياضي فسلكها من أجل أن يضمن لكتابه ما توخاه من الإحاطة بلغة العرب حتى لا يشذ عنه شيء منها، فابتكر نظام التقلب الذي رأى فيه الطريقة المثلى لحصر كل الألفاظ المحتملة عقلاً من سائر الصيغ الثنائية والثلاثية والرابعة والخماسية، ما كان مهملًا منها وما كان مستعملاً. (٥٣)

ثانياً: تعزى عناية ابن دريد بالتطور إلى التطور الحضاري والاجتماعي وتبدل الحياة الذي شهدته الحياة العربية في عصره، وهو مختلف بالضرورة عن عصر الخليل إذ بين الرجلين نحو قرن ونصف من الزمن، ومعلوم أن التطور الدلالي في أحد تعريفاته (( هو التغير التدريجي الذي يصيب دلالات الألفاظ بمرور الزمن، وتبدل الحياة الإنسانية فينقلها من طور إلى طور آخر)). (٥٤) فضلاً عما ذكر مما يرجح كون ابن دريد رائد التطور الدلالي في كتابه جمهرة اللغة، وجداننا علماء قدماء يستشهدون بما ورد في الجمهرة من نصوص في إعمام الدلالة؛ لأن ابن دريد كان من أبرز علماء اللغة الذين أكثر من إيراد نصوص فيها ملامح تمييزية إذ عقد فضلاً بعنوان (باب الاستعارات) تحدث فيه عن اتساع دلالة عدد من الألفاظ (٥٥) وهذا ما دفع السيوطي إلى أن يستشهد بنصوص من الجمهرة في أربعة فصول في كتابه "المزهر" لها صلة بالتطور الدلالي هي: (في العام المخصوص)، و(فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً)، و(فيما وضع عاماً واستعمل خاصاً)، و(فيما وضع خاصاً لمعنى خاص). (٥٦) على التوالي وكان الجمهرة في مقدمة الكتب التي نقل منها، لا بل كانت النقول منه تفوق ما نقله من غيره ولا سيما في الفصلين الأولين. ومما يعزز ما ذهب إليه هذا البحث أيضاً هو ثناء العلماء المنصفين على ابن دريد ومدحهم إياه وإشادتهم بسعة علمه وقوة ذاكرته وسعة حفظه وتفرده بأشياء في اللغة لم يسبقه أحد إليها، وإشادتهم باملأته كتاب الجمهرة دون النظر إلى كتاب إلا في باب الهمزة واللفيف فيقال إنه طالع له بعض الكتب، (٥٧) فها هو أبو الطيب اللغوي يقول بحقه: (( هو الذي انتهى إليه علم لغة البصريين، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً وأقدرهم على شعر، وما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحاماها في صدر خلف الأحمر وابن دريد وتصدر ابن دريد في العلم ستين سنة)). (٥٨) ومثله فعل المسعودي فقال: ((وقام ابن دريد مقام الخليل بن أحمد، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين)). (٥٩)

وبناء على ما تقدم نقول: إذا كان الخليل قد وضع اللبنة الأولى في إشارته المتواضعة إلى ملامح التطور الدلالي في نحو (٢٥) نصاً من نصوص الأصول الثنائية والثلاثية لمعجمه، وهي مما لا شك فيه لا تمثل ظاهرة في معجمه، فإن ابن دريد قد أقام صرح هذا البناء وأكماله على أفضل وجه، بذكره نحو (٤٩٧) نصاً فيها ملامح تطور دلالي ميزها بعبارات دالة على حدوث التطور فيها، وإن كنا لا نستبعد تأثر ابن دريد بالخليل وإفادته منه؛ إذ اعترف هو بذلك بقوله المذكور آنفاً: (( وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جحد)). (٦٠)

## المبحث الثالث: مظاهر التطور الدلالي

دأب عدد من الدارسين والباحثين العرب المحدثين على ترديد آراء باحثين غربيين يرون أن المعجمات العربية القديمة لم تكن بالتطور التاريخي لألفاظ العربية، وأن جل اهتمام أصحابها قد تركز على جمع ألفاظ اللغة العربية الفصحى ونصوصها في عصور الفصحى؛ مما نجم عن ذلك في نظرهم عدم تدوينهم تاريخ تطور الألفاظ في معجماتهم وتتبع مراحل هذا التطور، (٦١) وما سنقدمه في هذا المبحث سيثبت أن في رؤيتهم إعماما؛ لأنهم لم يستقروا المعجمات العربية استقراء كاملا دقيقا فاحصا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لما قالوا ما قالوه، لذا فإن هذا البحث يميل إلى ما قاله الدكتور فايز الداية الذي سبر غور نصوص معجمين من المعجمات وتوصل إلى ما لم يتوصل إليه الباحثون الآخرون حين قال: ((إننا نضيف إلى أحاديثنا عن المعجمية العربية فكرة جديدة تتصل بالتطور والاهتمام به، ذلك أن مطالعة متواليية في "لسان العرب" وفي "أساس البلاغة" جعلتني أقدم فرضية حديثة بين يدي دارسي العربية وهي تقول: إن معجمنا [فضلا عن] تأديتها دورها في إعطاء الدلالة العامة - تستطيع إضاءة جوانب من تاريخ الألفاظ ودلالاتها، وإن لم يكن الأمر مطابقا للتبع الأوربي الحديث للمراحل التي مرت بها الكلمات. وإنني أظن ظنًا يقرب من الاعتقاد أن استخراج عدد وافر من نَسَبِ الكلمات ودلالاتها من المعاجم ميسورٌ ويكفيه الدأب والتزوُّدُ بمفهوم الحركة التطورية وقوانينها، ولئن لم نرسم خطة عملية تسرع بصنع المعجم التطوري التاريخي لقد يكون من الخير تصنيف حشد من الألفاظ [ذوات] التاريخ النسبي تعطي دفعا للباحثين)). (٦٢)

وهذا البحث يؤكد ما قاله الدكتور الداية؛ إذ في أثناء قراءة الفاحصة المتأنية في الجمهرة في رحلات بحثية سابقة وفي رحلتنا البحثية هذه اكتشفنا أن فكرة التطور الدلالي للألفاظ كانت نصب عيني ابن دريد وحاضرة في ذاكرته وناضجة في تفكيره من قبل أن يؤلف الجمهرة، إذ بدت النزعة الاشتقاقية التأصيلية في كتاب الاشتقاق واضحة جلية بدءًا من عنوانه وانتهاءً بمنتها الذي جاء مقتصرًا عليها، وهكذا كان ديدنه في الجمهرة كله إذ اتضح لنا بعد استقرارنا أبواب الثنائي التي استهل معجمه بها أن عدد ما احتجته من نصوص ذوات ملامح تطويرية كان نحو (١١٥) نصًا، إذ ما انفك ابن دريد يؤكد تأصيله الألفاظ وبيان اشتقاقها بعبارة دالة على حدوث التطور في هذه الأبواب وأبواب كتابه الآخر حتى أن أحد طلبتنا في الماجستير استطاع أن يحصي (٣٧٨) نصًا تطوريًا في أبواب الثلاثي وحده. (٦٣) وعند إنعام النظر في نصوص التطور الدلالي المستخرجة من أبواب الثنائي من أجل البحث عن مظاهر التطور الدلالي التي اشتملت عليها لاحظنا أن النصوص قد توزعت على ثلاثة مظاهر هي: إعمام الدلالة، وتخصيصها وانتقالها، وما نحن نعرض الأصول التي حدث فيها تطور في كل مظهر من هذه المظاهر وبحسب التفصيل الآتي:

## أولاً: إعمام الدلالة (توسيع المعنى)

يقع إعمام الدلالة أو (توسيع المعنى) عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام. (٦٤) ويكون ذلك بتوسيع معنى اللفظ ومفهومه، أو نقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل (٦٥). بحيث تستعمل الكلمة الدالة على فرد أو على أفراد الجنس أو أنواعه للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كله. (٦٦) وقد تنبه علماءنا القدماء إلى هذه الظاهرة اللغوية وذكروا لها تعريفات متنوعة وأوردوا لها أمثلة كثيرة ومن هؤلاء العلماء - فضلًا عن ابن دريد الذي خصص هذا البحث للكلام على ريادة على مستوى التأليف المعجمي - الفارابي (ت ٢٣٩هـ)، وابن فارس (ت ٢٩٥هـ)، والثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، (٦٧) وقد كان للفارابي فضل تعريف هذه الظاهرة حين قال: ((والاسم الذي يقال بعموم وخصوص هو أن يكون اسماً لجنس تحته أنواع، ويكون ذلك الاسم بعينه لقباً لبعض أنواع ذلك الجنس، بما هو ذلك النوع، فذلك الاسم يُقال على ذلك النوع من جهتين مختلفتين: إحداهما على العموم من حيث يشارك به سائر الأنواع القسيمة له، إذ كان اسم الجنس يُقال على جميع أنواعه، والثانية بخصوص، وذلك إذا استعمل لقباً له، دالاً على ذاته من حيث هو ذلك النوع)). (٦٨) ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن إعمام الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها وأقل أثراً في تطور الدلالات وتغيرها، (٦٩) وقد اتضح صواب ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس، بقدر تعلق الأمر ببحثنا، إذ كانت نصوص إعمام الدلالة في الأصول الثنائية في الجمهرة أقل بكثير من تخصيص الدلالة وانتقالها .

قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ)). (٧٠) أي

أن الاستعمال اللغوي يقوم باستبقاء ملامح أو أكثر من الملامح التمييزية المكونة للفظ، ويسقط ملامحه الأخر. ثم يطلق اللفظ على كل ما توافر فيه هذا الملامح، وذلك بغض النظر عن التوافق أو التفارق في الملامح الأخر. (٧١) وستنتقي لفظين من ألفاظ الإعمام التي وردت في الأصول الثمانية للجمهرة ونوضحهما في ضوء مقولة الدكتور أحمد مختار عمر السابقة، وتطبيقات الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل في كتابه: (علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفصليات)، (٧٢) وسيكون منهجنا في التوضيح بأن نعرض قول ابن دريد، ثم نوضح الملامح التمييزية الذي عبر به عن حدوث التطور الدلالي، ثم نذكر أقوال الخليل وابن فارس والزمخشري في الألفاظ المنتقاة (إن وجدت): لكون الخليل رائد المعجم العربي، ولأن ابن فارس والزمخشري من أكثر المعجميين الذين عنوا بالتطور الدلالي بعد ابن دريد، وسيجري ذلك كله بحسب التفصيل الآتي:

### اللفظ الأول: أحوى

والحَوْءُ: شَيْءٌ مِنْ شِيَاتِ الْخَيْلِ وَهِيَ بَيْنَ الدُّهْمَةِ وَالْكُمَّةِ. وَكَثُرَ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى سَمَوْا كُلَّ أَسْوَدٍ أَحْوَى فَقَالُوا: لَيْلٌ أَحْوَى وَسَعْرٌ أَحْوَى وَالْأَسْمُ الْحَوْءُ. يُقَالُ: حَوِيَ الْفَرَسُ وَأَحْوَاوِي أَحْوِيَاءٌ إِذَا صَارَ أَحْوَى. (٧٣)

ذكر ابن دريد في هذا النص أن (الحَوْءُ) اسمٌ يطلق على شية من شيات الخيل وهي بين الدهمة والكمة، (٧٤) والكُمَّةُ، (٧٥) وهذا هو المعنى الأصلي للفظ، ثم نتيجة لكثرة استعماله في كلام الناس أعمت دلالاته حتى سموا كل أسود أحوى.

أهملت هذه الدلالة في العين والمقاييس، ولم يعثر البحث على ما يناظر كلام ابن دريد فيهما سوى نص العين الآتي: ((والحَوْءُ في الشفاه: شبه اللَّمَى واللَّمْسِ))، وهذا يؤكد ما قيل عن إيراد ابن دريد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين. ويمكن توضيح حدوث الإعمام في (أحوى) كما يأتي:

اللفظ	أحوى
ملامحه التمييزية قبل الإعمام	شية من شيات الخيل + بين الدهمة والكمة (أسود)
ملامحه التمييزية بعد الإعمام	كل أسود
الملح الساقط	شية من شيات الخيل
الملح المُستَبَقِي	كل أسود

### اللفظ الثاني: الوغى

• والوَغَى: اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثر ذلك حتى صارت الحربُ وَغَى. (٧٦)

ذكر ابن دريد في هذا النص أن المعنى الأصلي لـ (الوغى) هو اختلاط الأصوات في الحرب، وهو عند الخليل: (غَمَّمةُ الأبطال في الحرب...)، (٧٧) وعند ابن فارس: (الجلبة والأصوات)، (٧٨) وعند الزمخشري (الجلبة في الحرب). (٧٩)

لكن الخليل وابن فارس لم يذكرنا ملامحا تطوريا للوغى، ولم يذكر الزمخشري ما فيه من مجاز في حين صرح ابن دريد بحدوث التطور مستعملا المصطلح التطوري (ثم كثر) فقال: (ثم كثر ذلك حتى صارت الحرب وَغَى)، ويمكن توضيح حدوث الإعمام في (الوغى) كما يأتي:

اللفظ	الوغى
الملاح التمييزية قبل الإعمام	اختلاط الأصوات + في الحرب
الملاح التمييزية بعد الإعمام	الحرب
الملح الساقط	اختلاط الأصوات
الملح المُستَبَقِي	الحرب

## ثانياً: تخصيص الدلالة (تضييق العام)

قال السيوطي: ((العام المخصوص وهو ما وُضِعَ في الأصل عاماً ثم حُصِّصَ في الاستعمال ببعض أفرادها))، (٨٠) وعرف الدكتور إبراهيم أنيس تخصيص الدلالة بقوله: ((تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مظهرها))، (٨١)، وعرفه باحث محدث بقوله: ((وهو أن تقصر دلالة اللفظ العام على بعض ما كانت تدل عليه، بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة في الأصل))، (٨٢).

قال الدكتور أحمد مختار: ((ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فسر به توسيع المعنى، فقد كان التوسيع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فتنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ))، (٨٣) وسنوضح ثلاثة ألفاظ منتقاة من ألفاظ التخصيص التي وردت في الأصول الثمانية للجمهرة في ضوء مقولة الدكتور أحمد مختار عمر السابقة، وتطبيقات الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل في كتابه المذكور آنفاً (٨٤) وسيكون منهجنا في التوضيح المنهج نفسه الذي اعتمدنا عليه في توضيح ألفاظ الإعرام، وسيجري ذلك كله بحسب التفصيل الآتي:

## اللفظ الأول: قَوْقَى

• قَوْقَى الديك والدجاجة يُقَوِّقِي قَوْقَا، غير مهموز، وهو الصوت وربما حُصِّصَتْ به الدجاجة عند البيض (٨٥) ذكر ابن دريد في هذا النص أن (قَوْقَى) يطلق على صوت الديك والدجاجة في كل وقت، وهذا هو المعنى الأصلي للفظ، ثم نتيجة لكثرة الاستعمال خصصت دلالاته فصار يطلق على صوت الدجاجة عند البيض فقط، (٨٦) أهملت هذه الدلالة في العين والمقاييس، ولم نعثر على ما يناظر كلام ابن دريد فيهما ولم يرد للفظ ذكر في أساس البلاغة، وهذا يؤكد ما قيل عن إيراد ابن دريد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين. ويمكننا توضيح حدوث التخصيص في (قَوْقَى) كما يأتي:

اللفظ	قَوْقَى
ملامحه التمييزية قبل التخصيص	صوت الديك + صوت الدجاجة + في كل وقت
ملامحه التمييزية بعد التخصيص	صوت الدجاجة + عند البيض
الملمح التمييزي المضاف للفظ	عند البيض

## اللفظ الثاني: الحج

• والحج: قصدك الشيء وتجريدك نفسك له، ثم سُمِّيَ قصد البيت حجاً. (٨٧) ذكر ابن دريد في هذا النص أن (الحج) يعني قصد الشيء، وتجريد النفس له، وهذا هو المعنى الأصلي للفظ، ثم نتيجة لكثرة الاستعمال خصصت دلالاته فصار يطلق على قصد بيت الله الحرام من أجل أداء فريضة الحج. أما الخليل فالمعنى الأصلي عنده هو: كثرة القصد إلى من يُعظَّم، وعبر عن ذلك بقوله: ((والحج: كثرة القصد إلى من يُعظَّم، قال:

كانت حجُّ بنو سعدٍ عمامتهُ إذا أهلوا على أنصابهم رجياً

حجوا عمامته: أي عظموه))، (٨٨) فالخليل هنا لم يذكر ملمحاً تطورياً كما فعل ابن دريد. وكان نص ابن فارس أكثر توضيحاً لتخصيص لفظ الحج الذي كان عاماً حين قال: ((الحاء والجيم أصول أربعة. فالأول القصد، وكل قَصِدٍ حجٌّ... ثم اختصَّ بهذا الاسم القصد إلى البيت الحرام للنسك))، (٨٩) ويمكن توضيح حدوث التخصيص في (الحج) كما يأتي:

اللفظ	الحج
ملامحه التمييزية قبل التخصيص	قصدك الشيء + تجريدك نفسك له
ملامحه التمييزية بعد التخصيص	قصدك بيت الله



### اللفظ الثالث، التل

• وكلُّ شيءٍ أقيته على الأرض مما له جثة فقد تلتته. وبه سمي التل من التراب. (٩٠)  
ذكر ابن دريد في هذا النص أن لفظ (التل) يطلق على كلِّ شيءٍ أقيته على الأرض مما له جثة، وهذا هو المعنى الأصلي للفظ، ثم نتيجة لكثرة الاستعمال تخصصت دلالاته فسمي به التل من التراب.  
قال الخليل: (( التلُّ: الراية من التراب مكيَّوسٌ ليس خَلقةً )) . (٩١) وقال ابن فارس: (( التاء واللام في المضاعف أصلٌ صحيحٌ، وهو دليلُ الانتصابِ وضدُّ الانتصابِ. فأما الانتصابُ فالتلُّ، معروفٌ )) . (٩٢) لم يذكر الخليل ملمحا تمييزيا للفظ التل واكتفى بدلالته على المكان المرتفع من التراب، وأكد أنه ليس خَلقة، واكتفى ابن فارس بالقول إن التل أصلٌ صحيح وهو دليلُ الانتصاب، ولم يذكر ملمحا تمييزياً شأنه في ذلك شأن الخليل. ويمكن توضيح حدوث التخصص في (التل) كما يأتي:

اللفظ	التلُّ
ملامحه التمييزية قبل التخصص	كل شيء ألقى على الأرض + له جثة
ملامحه التمييزية بعد التخصص	التل + من التراب
الملح التمييزي المضاف للفظ	من التراب

وسنورد أدناه ألفاظا منتقاة من نصوص تخصص الدلالة التي وردت في أصول الجمهرة الثنائية مرتبة على نظام حروف المعجم، وكما يأتي:

- البربرة: كثرة الكلام. وبه سمي هذا الجيل البربر كان إفريقيس أبو يلمقة التي تسمى بلقيس افتتحها فقال: ما أكثرَ بربرتهم فسموا بذلك. (٩٣)
- وأصلُ الحدِّ: المنع. يقال: حدَّني عن كذا وكذا إذا منعني عنه. وبه سُمِّي السَّجَانُ حدَّاداً لمنعه كأنه يمنع من الحركة. (٩٤)
- الركركة: الضعف. ومنه سمي المطر ركا إذا كان لنا ضعيفا. (٩٥)
- والسَّفُّ: الحية، وربما خُصَّ به الأرقم. (٩٦)

وفضلا عن النصوص أعلاه ألفينا تسعة نصوص قد أوردها السيوطي في المزهرة: (٩٧) في فصل سماه (في العام المخصوص وهو ما وُضع في الأصل عامًّا ثم خُصَّ في الاستعمال ببعض أفرادها)، ذكر فيه عددا من الألفاظ كانت في أصل الوضع تدل على عموم، لكنها خصصت في الاستعمال بدلالة خاصة لم تستعمل في غيرها، ومعظم ما ذكر من الألفاظ في هذا الفصل مأخوذ من الجمهرة، وسنورد هاهنا نماذج الأصول الثنائية منها؛ وذلك بعد أن وثقناها من الجمهرة، مراعين في ترتيبها نظام حروف المعجم، وكما يأتي:

- تَمَمْتُ الشيءَ أَنَّمَهُ نَمَةً وَنَمًّا إذا جمعته، وأكثر ما يستعمل في الحشيش. (٩٨)
- رَثَّ الثوبُ وأرَثَّ، إذا أخلق. وكل شيء أخلق فقد رَثَّ وأرَثَّ... ورَثُّ كلِّ شيءٍ: حَسِيْسُهُ. وأكثر ما يُستعمل فيما يلبس أو يُفْتَرَشُ. (٩٩)
- الرُّضْرُضَةُ: كَسْرُك الشيء. والرُّضْرُضُ: الحَصَى، وأكثر ما يُستعمل في الحصى الذي يجري عليه الماء. يقال: نهر ذو سَهْلَةٍ وذو رُضْرُضٍ. (١٠٠)
- والرِّفُّ: رِيْشٌ صغير كالرِّغَبِ وقال بعض أهل اللغة: لا يكون الرِّفُّ إلا للنعام. (١٠١)
- والشك: انتظام الصيد وغيره بالسهم أو الرمح ... وقال قوم: لا يكون الشك إلا أن يجمع بين شيئين. (١٠٢)
- وصلَّ اللحمُ يَصِلُ صلوا، إذا تغيرت رائحته، ولا يُستعمل ذلك إلا في اللحم النيء. فأما القدير والشواء فيقال: حَمَّ وأخَم، لغتان فصيحتان. (١٠٣)
- والطمئة: القطعة من البييس. ويقال: بأرض بني فلان طمئة من الكلاء، وأكثر ما يوصف بذلك البييس. وكلُّ شيء تجاوز القدر فقد

طَمَّ، وهو طامٌّ كما ترى، ومنه قيل: الطَّامَةُ الكُبْرَى. (١٠٤)

- وقَرَّتْ نفسي عن الشيء قَرًّا إذا أبت لغة يمانية، وأكثر ما يستعمل في معنى عَفَّت الشيء، وقَرَّزْتَه أَقْرَ قَرًّا. (١٠٥)
- نَضَّ الشَّيْءَ يَنْضُ نَضًا وَهُوَ نَاضٌ وَهُوَ أَنْ يَمَكَّنَكَ بَعْضُهُ. وَقَوْلُهُمْ: هَذَا أَمْرٌ نَاضٌ أَي مُمْكِنٌ. وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ أَنْ يُقَالَ: مَا نَضَّ لِي مِنْهُ إِلَّا الْيَسِيرَ وَلَا يَوْمًا بِذَلِكَ إِلَى الْكَثِيرِ. وَالنَّضَاضَةُ: آخِرُ وَلَدِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ. (١٠٦)

### ثالثاً: انتقال الدلالة

لم يكن مبحث تغيير دلالة الألفاظ في اللغة العربية بمنأى عن تفكير علمائنا القدماء، فقد تنبهوا إليه، وعقدوا أبواباً وفضولاً له وقدموا أمثلة كثيرة تعبر عن هذه الظاهرة اللغوية. فيها هو ابن قتيبة يقدم وصفا لانتقال الدلالة جاء مضارعا لكلام المحدثين حين قال: ((والعربُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُجَاوِزًا لَهُ، أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ عَلَى مَا بَيَّنَّتُ لَكَ فِي بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ غَيْرِهِ)). (١٠٧) وذكر ابن فارس ما قاله ابن قتيبة وإن لم يصرح باسمه (باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاوزة والسبب) الذي قال فيه: ((قال علماءنا: العرب تسمي الشيء باسم الشيء إِذَا كَانَ مُجَاوِزًا لَهُ أَوْ كَانَ مِنْهُ بِسَبَبٍ... وَمِنْ ذَلِكَ تَسْمِيَتُهُمُ السَّحَابَ "سَمَاءً" وَالْمَطَرَ "سَمَاءً" وَتَجَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى أَنْ سَمَوْا النَّبْتَ سَمَاءً. قَالَ شَاعِرُهُمْ:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ)). (١٠٨)

أما المحدثون فقد عرفوا انتقال الدلالة (١٠٩) تعريفات متعددة تنقل منها ما قاله فندريس في أثناء كلامه على مظاهر التطور الدلالي: ((هناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص "كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المسبب أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه إلخ، أو العكس ولسنا في حاجة إلى القول بان الاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان، وأن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية "الاستعارة"، و"إطلاق البعض على الكل"، أو "المجاز المرسل بوجه عام"، أو "المجاز المرسل بعلاقة الشبه أو غيره عند عدم وجود اسم للشيء المنقول إليه" إلخ)). (١١٠)

وبين الدكتور "محمد مبارك" طرائق الانتقال بقوله: ((ويحصل انتقال اللفظ من معنى إلى آخر بطرق أبرزها الاستعارة أي المجاز الذي علاقته التشبيه، والمجاز المرسل وهو الذي تكون علاقته غير التشبيهية، كالتشبيهية والحالية والمحلية والجزئية والكلية، ولا بد لنا من القول إن استعمال اللفظ بالمعنى الجديد يكون في بادئ الأمر عن طريق المجاز ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهب الصفة وتصبح دلالته على مدلوله الجديد دلالة حقيقية لا مجازية)). (١١١)

يتفارق هذا النوع من أنواع التغيير الدلالي عن سابقه، فدلالة الألفاظ فيه تنتقل من مظهر إلى آخر، وهي لا تنكمش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد اتساع وعموم ولا يتحول مظهرها كذلك من ضيق وخصوصية إلى إعمام وشمول لما ليس من قبل. فليس ها هنا إعمام ولا تخصيص، وإنما هو انتقال اللفظ من الدلالة على شيء في مظهر ما إلى الدلالة على شيء آخر في مظهر غيره، وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوفا هذا الانتقال. (١١٢) ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن انتقال الدلالة ((أهم أشكال تغير المعنى، أولاً: لتنوعه، وثانياً: لاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات، وقد تحدث الكثيرون عن أهمية التخيلات وبخاصة في مظاهر الكناية والمجاز والتشبيه)). (١١٣) وقد احتل هذا المظهر في بحثنا المرتبة الأولى في عدد النصوص التي اشتمل عليها، ويحدث انتقال الدلالة على وفق الشكلين الآتين:

### أ - الاستعارة:

وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين هي المُشَابَهَةُ، ومن أمثلته استعمال عامَّة الأندلس كلمة القِلَادَة في معنى الحِزَام، وهي ما يُعْطَى بِالْعُنُقِ، وفي المدلولين تشابه، فالحِزَام يُعْطَى بِالْوَسْطِ، كَمَا تُحِيطُ الْقِلَادَةُ بِالْعُنُقِ. (١١٤) وقد ورد في الأصول الثنائية في الجمهرة عدد من الألفاظ التي انتقلت دلالاتها بهذا الشكل من التطور، سنورد منها الأمثلة الآتية مرتبة ترتيباً ألفبائياً:

- وأمُّ الرَّأْسِ: الجلدةُ التي تجمع الدماغَ وبذلك سميَ رئيسُ القومِ أمًّا لهم. (١١٥)
- وَحَفَّتِ الشَّيْءَ حَفًّا، إِذَا قَشَرْتَهُ. وَمِنْهُ حَفَّتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا، إِذَا أَخَذَتْ عَنْهُ الشَّعْرَ. (١١٦)
- وَالْحَفَفُ: الضَّيْقُ فِي الْمَآشِ وَالْفَقْرُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْقَشْرِ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: "خَرَجَ زَوْجِي وَيَتِمُّ وَلَدِي فَمَا أَصَابَهُمْ حَفَفٌ وَلَا ضَنْفٌ". فَالْحَفَفُ: الضَّيْقُ، وَالضَنْفُ: أَنْ يَبْقَى الطَّعَامُ وَبِكَثْرِ أَكْلِهِ. (١١٧)
- وَرَفَأَتِ الثُّوبَ أَرْفُوهُ رَفَأً. وَرَفَأَتِ الْمَمْلُوكُ أَرْفَهُ تَرْفَهُةً وَتَرْفِيئًا، إِذَا قَلَّتْ لَهُ: بِالرَّفَاءِ وَالْبَيْنِ، وَكَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ بِالرَّفَاءِ، أَيِ بِالِالْتِمَامِ، مَأْخُودٌ مِنْ رَفَأَتِ الثُّوبَ إِذَا لَاعَمْتَهُ. (١١٨)
- وَزَرَّتِ الْقَمِيصَ وَأَزْرَّتَهُ زَرًّا وَإِزْرَارًا، لِغَتَانِ فُصِيحَتَانِ ذَكَرَهُمَا أَبُو عَبِيدَةَ وَأَجَازَهُمَا أَبُو زَيْدٍ. وَأَحْسَبُهُ مُشْتَقًّا مِنَ الضَّيْقِ كَأَنَّهُ يَزُرُّ عَلَى الْعُنُقِ أَيِ يَعْصَهَا. وَالزَّرُّ: أَثَرُ عَضِّ الْحِمَارِ فِي أَثَرِهِ. (١١٩)
- وَالصُّبَابَةُ: بَاقِي كُلِّ شَيْءٍ، وَكَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا: صُبَابَاتُ الْكَرَى، أَيِ بَاقِي النَّوْمِ فِي الْعَيْنِ. قَالَ لَبِيدٌ: (١٢٠)  
وَمَجُودٌ مِنْ صُبَابَاتِ الْكَرَى عَاطِفُ التَّمْرِ قِصْدُ الْمَبْتَدَلِ. (١٢١)
- وَقَوْمٌ صُرُورَةٌ وَرَجُلٌ صُرُورَةٌ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَحْجَجْ: ... قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَالْأَصْلُ فِي الصُّرُورَةِ أَنَّ الرَّجُلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ إِذَا أَحْدَثَ حَدَثًا وَلَجَّ إِلَى الْكَعْبَةِ لَمْ يَهْجِ، فَكَانَ إِذَا لَقِيَهُ وَلِيَّ الدَّمِ بِالْحَرَمِ قِيلَ لَهُ: هُوَ صُرُورَةٌ فَلَا تَهْجِهْ، فَكَثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى جَعَلُوا الْمُتَعَبِدَ الَّذِي يَجْتَنِبُ النِّسَاءَ وَطَيَّبَ الطَّعَامَ صُرُورَةً وَصُرُورِيًّا، وَذَلِكَ عَنِ النَّبَاةِ الذِّيَابِيَّةِ بِقَوْلِهِ:  
لَوْ أَنَّهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطِ رَاهِبٍ عَبْدَ إِلَهِ صُرُورَةَ مُتَعَبِدٍ  
أَيِ مُتَقَبِّضٍ عَنِ النِّسَاءِ وَالتَّنَمُّعِ. فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَأَوْجَبَ إِقَامَةَ الْحُدُودِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا سُمِّيَ الَّذِي لَمْ يَحْجَجْ صُرُورَةً وَصُرُورِيًّا خِلَافًا لِأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا أَنَّ تَرَكَ الْحَجَّ فِي الْإِسْلَامِ كَتَرَكَ التَّمَالُّهُ إِتْيَانِ النِّسَاءِ وَالتَّنَمُّعِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: التَّمَالُّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ. (١٢٢)
- وَيَعِدُ هَذَا النَّصُّ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي يَتَدَاخَلُ فِيهَا أَمْرَانِ هُمَا: الْإِنْتِقَالُ وَالتَّغْيِيرُ فِي الدَّلَالَةِ وَالْقَضَايَا الْمَجَازِيَّةُ أَوْ الْأَسَالِيبُ التَّشْبِيهِيَّةُ، وَيُلْحِظُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّصِّ حَدُوثَ تَطَوُّرٍ دَلَالِيٍّ لِلْفِظِ (صُرُورَةٌ) فِي عَصْرِ مَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ دَرِيدٍ: ((الصُّرُورَةُ أَنَّ الرَّجُلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ...)). وَبَعْدَ هَذَا الْإِنْتِقَالِ مِنَ (الْمَحْتَمِيِّ بِالْحَرَمِ) مِمَّنْ اقْتَرَفُوا الْقَتْلَ إِلَى (الْمَتَعَبِدِ النَّاسِكِ) تَنْتَقِلُ الدَّلَالَةُ فِي (صُرُورَةٍ) إِلَى مَظْهَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَأَوْجَبَ إِقَامَةَ الْحُدُودِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا سُمِّيَ الَّذِي لَمْ يَحْجَجْ صُرُورَةً وَصُرُورِيًّا خِلَافًا لِأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا أَنَّ تَرَكَ الْحَجَّ فِي الْإِسْلَامِ كَتَرَكَ التَّمَالُّهُ إِتْيَانِ النِّسَاءِ وَالتَّنَمُّعِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ)، وَهَذَا يَبْدُو الْمَعْنَى مُشْكَلًا ثَلَاثَ حَلَقَاتٍ تَتَابَعِيَّةٍ. (١٢٣)
- وَالظَّمَامُ: الْعَطَشُ وَشَهْوَةُ الْمَاءِ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا: ظَمُمْتُ إِلَى لِقَائِكَ. (١٢٤)
- الْغَرَّغْرَةُ، وَهُوَ أَنْ يَرِدَّ الْإِنْسَانُ الْمَاءَ فِي حَلْقِهِ فَلَا يَمُجُّهُ وَلَا يُسَيِّغُهُ، وَكَذَلِكَ الْغَرَّغْرَةُ بِالِدَوَاءِ أَيْضًا... وَكَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا: غَرَّغَرَهُ بِالسُّكِّينِ، إِذَا ذَبَحَهُ، وَغَرَّغَرَهُ بِالسِّنَانِ، إِذَا طَعَنَهُ فِي حَلْقِهِ. وَتَغَرَّغَرَتْ عَيْنُهُ، إِذَا تَرَدَّدَ فِيهَا الدَّمْعُ. (١٢٥)
- فَحَتَّ الْأَفْعَى فُحًّا وَفَحِيحًا، وَهُوَ تَحَكُّكُ جِلْدِهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ فَحِيحَهَا نَفْحَهَا مِنْ فِيهَا، وَصَوْتُ تَحَكُّكِ جِلْدِهَا... وَفَحَّ الرَّجُلُ فِي نَوْمِهِ، إِذَا نَفَخَ، تَشْبِيهًا بِذَلِكَ. (١٢٦)
- الْفَلْقُلُ: مَعْرُوفٌ. وَتَقْلُقُ شَعْرُ الْأَسْوَدِ إِذَا اشْتَدَّتْ جَعُودَتُهُ. وَرَبِمَا سَمَوْا ثَمَرَ الْبُرُوقِ فَلَفَلًا تَشْبِيهًا بِهِ. (١٢٧)
- وَالتَّرْفَرَةُ: صَفَاءٌ هَدِيدِ الْفَحْلِ وَارْتِفَاعُهُ، ثُمَّ قِيلَ لِلْحَسَنِ الصَّوْتِ: قَرَفَارٌ. (١٢٨)
- وَالقَوَاءُ مِنَ الْأَرْضِ: الْقَفْرُ... وَرَجُلٌ مُقَوٌّ، إِذَا كَانَ ذَا ظَهْرٍ وَذَا مَالٍ. وَالْمُقَوِيُّ أَيْضًا: الَّذِي لَا مَالَ لَهُ، مَأْخُودٌ مِنْ قَوَاءِ الْأَرْضِ. (١٢٩)
- وَكَوَاهُ يَكْوِيهِ كَيًّْا بِالنَّارِ، وَكَوَى الْحَزْنَ قَلْبَهُ تَشْبِيهًا بِذَلِكَ. (١٣٠)
- مَطَّ الشَّيْءَ يَمْطُهُ مَطًّا، إِذَا مَدَّهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَطَّ الرَّجُلُ حَاجِيَهُ وَخَدَّهُ، إِذَا تَكَبَّرَ. وَكَذَلِكَ مَطَّ أَصَابِعَهُ، إِذَا مَدَّهَا وَخَاطَبَهَا بِهَا. وَأَحْسَبُ أَنَّ التَّمَطِّيَّ مِنْ هَذَا، وَكَأَنَّ أَصْلَهُ التَّمَطُّطُ، فَتَالُوا التَّمَطِّيَّ كَمَا قَالُوا تَقَضَّى الْبَايَ وَمَا أَشْبَهَهُ. وَمِنْهُ الْمَشْيَةُ الْمُطَيَّبِيَّةُ، مَمْدُودٌ غَيْرٌ مَهْمُوزٌ؛ هَكَذَا يَقُولُ الْأَصْمَعِيُّ، وَهِيَ مَشْيَةٌ فِي اسْتِرْحَاءِ. قَالَ أَبُو عَبِيدَةَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: "ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَمَطِّي" إِنَّهُ مِنْ هَذَا،

والله أعلم. (١٣١)

### ب: المجازُ المرسل:

وهو انتقال يقوم على تعادل المعنيين أو عند اختلافهما من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال، أو من السبب إلى المسبب، أو من العلاقة الدالة على الشيء المدلول عليه. (١٣٢) - وغيرها، وفي هذا النوع من الانتقال تكون العلاقة بين المدلولين شيئاً غير المُشابهة، (١٣٣) ولم يرد في نصوص الأصول الثمانية في الجمهرة إلا نصوص تشتمل على علاقة السببية وعلاقة المجاورة المكانية وهذه أمثلتهما:

### ١. علاقة السببية، ومن أمثلة هذا النوع:

- والحش: النخل المجتمع والجمع الحشان. وبه سمي الحش الذي تعرفه العامة لأنهم كانوا يقضون الحاجة في النخل المجتمع فسمي الحش بذلك. ويسمى الحاشئ أيضاً. (١٣٤)
- والعقيقة: (١٣٥) الشَّعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه، ثم صار ما يذبح عند حلق ذلك الشعر عقيقة. (١٣٦) وهذا النص يرسم فيه أثر علاقة المجاورة والسببية، وكثيرا ما يحدث تداخل بين هاتين العلاقتين.

### ٢. علاقة المجاورة المكانية:

ومن أمثلة هذا النوع:

- والراوية: البعير الذي يُستقى عليه، ثم صارت المَزادة راوية. (١٣٧)
  - والطف: ما أشرف من أرض العرب على ريف العراق. وقال الأصمعي: إنما سمي طفا لأنه دنا من الريف من قولهم: أخذت من متاعي ما خف وطف أي ما قرب مني. وكل شيء أدنيه من شيء فقد أطففته منه. (١٣٨)
  - قصص: والقصة: الخصلة من الشعر. وربما قالوا لناصية الفرس: قصة. (١٣٩)
- ولا يسعنا في ختام هذا البحث إلا أن نذكر ما قاله ابن خلدون في مقدمته ١٤٠ فنقول: نحن راغبان ((من أهل اليد البيضاء والمعارف المُتسعة الفضاء النظَّر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء... فالبضاعة من أهل العلم مُرْجاةٌ والاعتراف من اللوم منجاةٌ والحسن من الإخوان مُرْتجاةٌ))، ومن الله نستمد العون والساد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## الهوامش

(١) تتوزع الأصول الثمانية في الجمهرة على أربعة أبواب، ويبلغ عدد صفحاتها في الجمهرة نحو ٢٠٠ صفحة، تبدأ بالصفحة الثالثة والخمسين من الجزء الأول وتنتهي بالصفحة ٢٥١. وكل باب مقسم على حروف، وسنوضح ذلك كما يأتي: أولاً: أبواب الثنائي الصحيح: قال ابن دريد: ولا يكون حرفين إلا والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي. نحو: بَتَّ بَيْتٌ بَتًّا، في معنى قطع، وكان أصله بَتَّتْ. ثانياً: أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر: أمثال بَتَّبَتْ، وَبَتَّبَتْ، وَبَجَّجَ، ثالثاً: باب الهمزة وما يتصل به من الحروف في المكرر، أمثال ب-أ-ب، أ-ت-أ... رابعاً: باب الثنائي في المعتل وما تشعب منه أمثال: بوا / أوب توي، أتى، وأر، طوى، غوى، وَغَى. (ينظر: جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٢٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م: ١/٥٢. وكان هذا المفهوم للأصول الثنائية هو معتمدنا في هذا البحث.

(٢) المعجم العربي نشأته وتطوره. د. حسين نصار، مكتبة مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط٢: ٢٣٨/٢.

(٣) أي في (النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة)، إذ على الرغم من أن وفاة ابن دريد كانت سنة (٢٢١هـ) فإنه قد أملى الجمهرة سنة (٢٩٧هـ).

(٤) الجمهرة: ١/٤١، وينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ١/٤٠٤.

- (٥) الجمهرة: ١١٨٢/٢.
- (٦) الجمهرة: ١٣٣٩/٣.
- (٧) ثمة خلاف في أي الكتابين أنه ابن دريد قبل الآخر أهو الاشتقاق أم الجمهرة؛ وقد رجح لدينا أن ابن دريد قد شرع بتأليف الاشتقاق قبل الجمهرة؛ لكنه على ما يبدو بدأ بتأليف الجمهرة قبل أن ينتهي من الاشتقاق، فاستمر يشغل بهما معا.
- (٨) ينظر: الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٢٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٨م: ٣، (مقدمة المؤلف).
- (٩) ينظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية: الدكتور فايز الداية، دار الفكر المعاصر، دمشق- دار الفكر، بيروت- لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م) إذ عقد فيه مؤلفه مبحثاً سماه (علامات تطويرية في المعاجم العربية: ٢٢٥-٢٢٢)، ذكر فيه ما سماه مصطلحات أمثال: (أصل)، (استعير)، (يشبه)، (وأصله)، (ثم اتسع)، (مأخوذ من هذا)، (اشتقاق)، (كلاهما ليس بعتيق)، (وشبهوا)، فأفدنا منها، لكننا أضفنا إليها ألفاظاً وتعابير اصطلاحية أحر.
- (١٠) وسنورد أمثلة من نصوص التطور في الجمهرة تشتمل على كثير من هذه المصطلحات في المبحث الثالث (مظاهر التطور الدلالي).
- (١١) يستثنى من هذا الحكم ابن فارس الذي عني بالتطور الدلالي وكثرة تأصيلاته، وإشارته إلى المجاز في معجمه المشهور (مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، وكان جمهرة اللغة أحد مصادر ابن فارس في المقاييس، وممن نستثنيه من حكمنا التزمخشري في كتابه (أساس البلاغة) الذي أكثر من إيراد عبارة (ومن المجاز)، في نهاية كل جذر وجد أن له معنى مجازياً، ووجدنا أن قسماً من هذا المجاز هو مما ذكره ابن دريد في الألفاظ التي حدث فيها تطور دلالي.
- (١٢) الجمهرة ٢٢١/١.
- (١٣) المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ٤٤/٢-٤٥.
- (١٤) الجمهرة: ١٢٤/١.
- (١٥) عدّ قسم من الباحثين المحدثين عناية المعجميين العرب بالألفاظ المماتة عيباً من عيوب معجماتهم، وهذا يدل على أنهم لم ينعموا النظر في السياقات التي وردت فيها ولا طريقة الإشارة إليها، وما سنعرضه في هذه الفقرة سيكون بمثابة رد على ما ذهبوا إليه.
- (١٦) الجمهرة: ١١١٠/٢، وفيه: ((جُمْتُب: اسم مأخوذ من فعل ممات. والجُمْتُبَة: الحرص والشَّره)).
- (١٧) م. ن: ٥٧٢/١.
- (١٨) م. ن: ٢٨٥/١.
- (١٩) م. ن: ٤٢٦/١.
- (٢٠) سنورد موازنة في هذه الظاهرة اللغوية بين العين والجمهرة في المبحث الثاني من هذا البحث.
- (٢١) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهرى، أبو منصور محمد أحمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، إذ جاء فيه: ٢٤٤/١ ((وقال ابن دريد: الجَمَنُ فعلٌ مُماتٌ، وهو التَّبْضُ. ))، والمخصص: ٣٢٩/٢، (الدَّوْكَسُ)، ومقاييس اللغة: (دخش): ٣٣٤/٢.
- (٢٢) الجمهرة: ٦٢٠/١.
- (٢٣) م. ن: ٦٨٩/٢.
- (٢٤) م. ن: ١١٨٧/٢-١١٨٨.
- (٢٥) م. ن: ٩٤٥/٢.
- (٢٦) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٣٣٨/٢.
- (٢٧) الجمهرة: ٤٠/١ (مقدمة المؤلف).
- (٢٨) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي الخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، دار الرشيد للنشر،

- ١٩٨١ م: ٦٢/١.
- (٢٩) الجماهرة: ١٢٥٦/٣.
- (٣٠) م. ن: ٨٢/١.
- (٣١) العين: ٢١١/٨.
- (٣٢) الجماهرة: ١٠٦/١.
- (٣٣) وسناقش هذه المسألة في الصفحات اللاحقة من بحثنا هذا.
- (٣٤) ينظر: المعجم العربي نشأته وتطوره: ٢٢٤/٢.
- (٣٥) الجماهرة: ٢١٠/١.
- (٣٦) العين: ١٧٧/٧.
- (٣٧) الجماهرة: ١٢٥٦/٣.
- (٣٨) العين: ٦/٦.
- (٣٩) الجماهرة: ١٠٠/١.
- (٤٠) العين: ٣٠/٣.
- (٤١) الجماهرة: ١٩٧/١.
- (٤٢) العين: ٨٧/١.
- (٤٣) الجماهرة: ١٢٥٧/٣.
- (٤٤) العين: ٢٥٠/٧.
- (٤٥) الجماهرة: ٣٢٩/١.
- (٤٦) العين: ٢٧٢/٨.
- (٤٧) الجماهرة: ٤٢٢/١، وما زال لفظ (أثول بمعنى الأحق) مستعملاً في لهجة الموصل المعاصرة، وعدد من لهجات المدن العراقية.
- (٤٨) العين: ٢٣٩/٨.
- (٤٩) الجماهرة: ٥٨١/١.
- (٥٠) م. ن: ٤٤٣/٤.
- (٥١) م. ن: ٤١/١ (مقدمة المؤلف).
- (٥٢) ينظر: دلالة الألفاظ: د. ابراهيم أنيس، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٦٣ م: ١٢٨.
- (٥٣) ينظر: قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشريقي: د. عبد العلي الودغيري، منشورات عكاظ، الرباط، ١٠٩هـ-١٩٨٩ م: ١٢٦.
- (٥٤) في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩: ٣٣.
- (٥٥) ينظر: الجماهرة: ٤٣٤-٢٢٢/٣. والألفاظ التي اشتمل عليها هذا الباب من الأصول الثنائية التي رأى السيوطي فيها إعمالاً للدلالة هي: الوغى، والرأوية، والعقيقة، والطمأ، والغرغرة، والفرقرة، والصباية، والكدة، والحوّة.
- (٥٦) ينظر: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨ م: ٢٢٢/١-٢٣٥. وتوصل البحث إلى أن نصوص ابن دريد في الإعمال والتخصيص وانتقال الدلالة التي وردت في الجماهرة تمثل أبرز الشواهد لدى كل من كتب عن التطور الدلالي عند العرب.
- (٥٧) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١: ٢٢٢/٤. وسير أعلام النبلاء: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥ م: ٩٦/١٥.

- ٥٨) مراتب النحوين: عبد الواحد بن علي، محمد أبو الفضل، أبو الطيب اللغوي، دار النهضة، القاهرة، مصر، ١٩٧٤م: ٨٤.
- ٥٩) وفيات الأعيان: ٤٩٧/١-٤٩٨.
- ٦٠) الجمهرة: ٤٠/١ (مقدمة المؤلف).
- ٦١) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٦٧: ٦٠-٦١، وعلم الدلالة العربي: ٢١١-٢١٢، و الترادف في اللغة: حاكم مالك لعبيبي الزيايدي، دار الحرية، بغداد، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م: ١٩-٢١.
- ٦٢) علم الدلالة العربي: ٢٢٥-٢٢٦.
- ٦٣) التطور الدلالي للأصول الثلاثية عند ابن دريد في كتابه جمهرة اللغة دراسة ومعجم: بشار ممتاز علي النعيمي، بإشراف: أ.د. عامر باهر الحيايلى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م: ١٨٥.
- ٦٤) علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م: ٢٤٣.
- ٦٥) فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٢، ١٩٦٤م: ٢١٨، وينظر: علم الدلالة العربي: ٦٣.
- ٦٦) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م: ١١٧، وينظر: علم الدلالة العربي: ٦٣، والتطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث (دراسة وتحليل): شاذلية سيد محمد السيد محمد، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الآداب، ٢٠١٣م: ٣٩.
- ٦٧) أشار أكثر من باحث إلى أن علماءنا القدماء كابن فارس والتهالبي والسيوطي قد تنبهوا إلى هذه الظاهرة فأدلوها بدلوهم في الكلام عليها تعريفا وتطبيقا. ينظر: علم الدلالة في المعجم العربي: د. عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ط٢٠٠٧، عمان، الأردن: ٦٤-٦٩، وعلم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: أ. د. هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، ط١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م: ٦٢٠-٦٢٢.
- ٦٨) كتاب في المنطق العبارة: أبو نصر الفارابي، تحقيق: د. محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م: ٢٢، وينظر: علم الدلالة العربي: ٦٢-٦٤.
- ٦٩) دلالة الألفاظ: ١٥٤.
- ٧٠) علم الدلالة: ٢٤٥، وينظر: في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: ٢٢٢.
- ٧١) في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: ٢٢٢.
- ٧٢) ينظر: ٢٢٢ وما بعدها.
- ٧٣) الجمهرة: ٢٣١/١.
- ٧٤) (الدُّهْمَة عند العرب: السُّود): الجمهرة: ٦٨٤/٢.
- ٧٥) جاء في تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٤٠٧هـ=١٩٨٧م: ١٩٠٥/٥، ((قال الأصمعي: وفي الكُمْتَةِ لُونان: يكون الفرس كُمَيْتًا مَدْمَى، ويكون كُمَيْتًا أَحْمَ... والأَحْمُ: الأسود)).
- ٧٦) الجمهرة: ١٢٥٥/٣. ثمة خلاف بين الباحثين في نسبة لفظ الوغى والراوية إلى هذا المظهر الدلالي أو ذلك، وأغلبهم يرون أنه قد حدث فيهما إعمام دلالة ما عدا مؤلف كتاب الترادف في اللغة: ٢٥-٢٦: الذي عد التطور فيهما انتقالا للدلالة لعلاقة السببية. والراوية لعلاقة المجاورة بين المدلولين.
- ٧٧) العين: ٣/٢٤٣.
- ٧٨) المقاييس: ١٢٧/٦.
- ٧٩) أساس البلاغة: الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٢٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ٢/٢٤٦.
- ٨٠) المزهرة: ١/٣٢٢.
- ٨١) علم الدلالة: ٢٤٥.
- ٨٢) التطور الدلالي في العربية في ضوء علم اللغة الحديث: د. حسين حامد الصالح، أستاذ الدراسات اللغوية، كلية التربية، جامعة صنعاء: ٧٨.

(٨٣) علم الدلالة: ٢٤٦.

(٨٤) ينظر: ٢٤٠ وما بعدها.

(٨٥) الجمهرة: ٢٢١/١.

(٨٦) وما زال هذا التخصيص مستعملاً في لهجة أهل الموصل المعاصرة.

(٨٧) الجمهرة: ١٢٥٧/٢. قال السيوطي في المزهرة: ٢٣٢/١. في الفصل الثاني الذي سماه (في العام المخصوص وهو ما وُضع في الأصل عامماً ثم خُص في الاستعمال ببعض أفراده - مثاله عزيز): ((وقد ذكر ابن دُرَيْد أن الحَجَّ أصله قَصْدُ الشيء وتجريدك له ثم خُصَّ بقَصْدِ البيت فإن كان هذا التخصيص من اللّغة صلح أن يكون مثلاً فيه وإن كان من الشرع لم يصلح لأنّ الكلام فيما خصته اللّغة لا الشَّرْع)).

(٨٨) العين: ٩/٣.

(٨٩) المقاييس: ٢٩/٢.

(٩٠) الجمهرة: ٨٠/١.

(٩١) العين: ١٠٦/٨.

(٩٢) المقاييس: ٣٣٩/١.

(٩٣) الجمهرة: ١٧٤/١.

(٩٤) م.ن: ٩٥/١.

(٩٥) م.ن: ١٩٩/١.

(٩٦) م.ن: ١٣٤/١.

(٩٧) المزهرة: ٣٣٢/١.

(٩٨) الجمهرة: ٨٤/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(٩٩) م.ن: ٨٢/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٠) م.ن: ١٩٦/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠١) م.ن: ١٢٩/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٢) م.ن: ١٣٩/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٣) م.ن: ١٤٣/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٤) م.ن: ١٥١/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٥) م.ن: ١٣٠/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٦) م.ن: ١٤٨/١، وينظر: المزهرة: ٣٣٢/١.

(١٠٧) أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت: ٢٢-٢١.

(١٠٨) الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م: ٥٧.

(١٠٩) وقد تعددت مصطلحات انتقال الدلالة، فالدكتور إبراهيم أنيس يسميه في كتابه دلالة الألفاظ: ١٦٠-١٦١، تارة (تغيير مجال الاستعمال) وتارة أخرى (تغيير مجال الدلالة)، وثالثة يقول: (الانتقال من المحسوس إلى المحسوس أو النقل من مجال إلى آخر)، والدكتور أحمد مختار عمر سماه في كتابه علم الدلالة: ٢٤٧ (نقل المعنى)، وسماه فندريس: جوزيف Joseph Vendryes (ت١٣٨٠هـ)، اللغة، التعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٥٠م: ٢٥٦ (الانتقال) أو (انتقال المعنى).

(١١٠) اللغة: ٢٥٦، وينظر: علم الدلالة: ٢٤٧.



- (١١١) فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٢٠-٢٢١.
- (١١٢) علم الدلالة العربي: ٣١٤، وينظر: في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: ٢٤٢.
- (١١٣) علم الدلالة: ٢٤٩.
- (١١٤) في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: ٢٤٢، وينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٣٧٠.
- (١١٥) الجمهرة: ٦٠/١.
- (١١٦) م. ن: ١٠٠/١.
- (١١٧) م. ن: ١٠٠/١، وينظر: أساس البلاغة: ٢٠١/١، وفيه: ((وقوم محنوفون، وقد حفتهم الحاجة.))
- (١١٨) الجمهرة: ١٠٩٧/٢.
- (١١٩) م. ن: ١٢٠/١.
- (١٢٠) ينظر: ديوان ليبيد بن ربيعة العامري: العامري: ليبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل الشاعر (ت ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م: ٩٢.
- (١٢١) الجمهرة: ١٠٢٤/٢.
- (١٢٢) م. ن: ١٢٥٢/٣.
- (١٢٣) ينظر: علم الدلالة العربي: ٣١٦.
- (١٢٤) الجمهرة: ١٢٥٦/٣.
- (١٢٥) الجمهرة: ١٩٧/١، وقد كرر ابن دريد ذكر هذا النص مختصراً في نهاية الجمهرة وهذا نص ما قاله: ((والفرغرة: أن يفرغر الإنسان الماء في حلقة ولا يسيفه، ثم كثر ذلك فقالوا: فرغره بالسكين، إذا ذبحه))، ١٢٥٦/٣.
- (١٢٦) م. ن: ١٠٠/١.
- (١٢٧) م. ن: ٢١٨/١.
- (١٢٨) م. ن: ١٢٥٦/٣.
- (١٢٩) م. ن: ٢٤٥/١.
- (١٣٠) م. ن: ٢٤٦/١.
- (١٣١) م. ن: ١٥١/١، وينظر: أساس البلاغة: ٢١٨/٢، وفيه: ((ومن المجاز: مطّ حاجبيه إذا تكبّر)).
- (١٣٢) علم الدلالة في المعجم العربي: ٨٠.
- (١٣٣) في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات: ٢٤٢.
- (١٣٤) الجمهرة: ٩٨/١، وينظر: أساس البلاغة: ١٩١/١، وفيه: ((ومن المجاز:.... وقعد فلان في الحش وهو البستان، فكني به عن المتوضأ)).
- (١٣٥) ينظر: علم الدلالة العربي: ٤٢٣، قبل أن يورد الدكتور فايز الدابة لفظي (العقيقة) و(الراوية) ومعهما ألفاظ آخر من غير الثنائي قال: ((ونضع في هذا الإطار الدلالي من التوسع مجموعة من الحالات التي يرتسم فيها أثر علاقة المجاورة أو علاقة السببية))، وبما أننا رأينا في نص العقيقة أثر السببية وفي نص (الراوية) أثر علاقة المجاورة المكانية وضعناهما كلا في مجاله.
- (١٣٦) الجمهرة: ١٢٥٦/٣.
- (١٣٧) م. ن: ١٢٥٦/٣.
- (١٣٨) م. ن: ١٤٩/١.
- (١٣٩) م. ن: ١٤٢/١.
- (١٤٠) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق عبد الله محمد درويش، دار يعرب دمشق، ط ١، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ - ٨٧ - ٨٨.